أجراه: سلمان ناطور، والياس زنانيري

شولاميت ألوني:

أنا غاضبة جداً

على الرغم من اعتزالها العمل السياسي، في حركة «ميريتس» وفي الكنيست، فإن شولاميت ألوني ماثلة بقوة في المشهد السياسي الإسرائيلي، تقف على يسار اليسار الصهيوني، علمانية بكل ما للكلمة من معنى، مثقفة: كمحاور فلسطيني بإمكانك أن تبدأ معها من السقف.

التقينا السيدة ألوني في بيتها الواقع في كفار شمرياهو، شمال تل أبيب، بعد ظهر أحد أيام الجمعة (٢٠٠١/٢/٢٣) أي: بعد الانتخابات لرئاسة الحكومة الإسرائيلية، بأسبوعين. كانت عائدة من عرض احتفالي لمسرحية وقد سبقناها إلى بيتها، فانهمكت قليلاً، عندما باغتناها بالسؤال عن مزاجها وحالها بعد الانتخابات، قالت:

«أنا غاضبة ـ قالت وهي تشعل سيجارة ـ غاضبة جداً، وأنا سعيدة لأنني أستطيع أن أغضب، فمن لا يغضب يصاب بالاحباط. أنا غاضبة على باراك وعلى حزب العمل، والكنيست تثير القرف».

ومن ثم بدأنا الحوار:

قضايا إسرائيلية: هذه الحالة أصابت الكثيرين وهي تثير العديد من الأسئلة، ما هي الأسئلة التي توجهينها لنفسك في هذه الأيام؟

ألوني: أنا لا أسأل نفسي، أنا أحتج وأتألم لأننا أصبحنا بلا قيادة. أعتقد أن العقل السليم قد اختفى عنا، وأن من يقودنا يثير بي الفزع. اليمين المتطرف هو الذي يحدد الخطوط. أعتقد أننا لا ندرك حدود القوة، فالدولة لا تستطيع أن تتصرف مثل مجموعة إرهابية. نحن نتناسى

تاريخنا، وأنا لا أتحدث عمّا حدث في القرن العشرين، بل عن تاريخنا هنا، فإن بيغن وشامير كانا حسب تعبيرهما ارهابيين في عهد الحكم البريطاني الذي لم يكن حكماً أجنبياً، بل كان انتداباً. بالمقارنة مع حكمنا في المناطق كان البريطانيون ملائكة، ومع ذلك فقد ألقيا القنابل في باب العامود ويافا ومصفاة النفط في حيفا وفجّرا فندق الملك داود، لأنهما كانا مقاتلين من أجل الحرية، واليوم ماذا يعتقد حكامنا، هل سيوافق شعب بأسره على العيش تحت حكم كولونيالي جشع يذل الناس؟.

إن عمليات التصفية والعقاب الجماعي توازي جرائم الحرب، ولذلك فإنني لا أطرح الأسئلة، بل إنني أقول هذا بصراحة وأنشره ليس هنا فقط، بل في الخارج على أمل أن يوضع حدّ لهذا الوضع. منذ الحرب العالمية الأولى لم يعد الاحتلال بقوة الجيش أمراً ممكناً، كل شيء يتم بالاتفاق، ففي العام ١٩٤٨ وقّعنا على اتفاق، وفي ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ صدر قرار الأمم المتحدة (التقسيم) ورفضه الفلسطينيون ونشبت الحرب، وبعدها وقّعت اتفاقيات الهدنة العام ١٩٤٩ وقد قبلتها جميع الأطراف. وفي حينه وقف بن غوريون في الكنيست وقال «إن هذه الاتفاقيات ممتازة لنا، صحيح أننا تنازلنا عن بعض المناطق التي احتللناها هنا وهناك، ولكن الانجاز كبير لأننا وسعنا رقعة الدولة»، أي: أن حدود الهدنة ـ الخط الأخضر ـ حظيت بالاعتراف منا ومن العالم. القراران ٢٤٢ و ٣٣٨ يستندان إلى هذه الحدود. ومنذ العام ١٩٨٨ اعترف بها الفلسطينيون. هذا يعني أنهم تنازلوا عن فكرة فلسطين الكبرى وقبلوا حدود «الخط الأخضر». ولو نعترف نحن بهذه الحدود وبناءً عليها ننسحب، لتحقق السلام. ولكن المأساة هنا أن الشعب اليهودي يتحدث عن ألفي عام، وعن الأبد والخلود، كأن بعد الغد لن يأتي غد آخر. ليست لدينا مخططات لسنوات طويلة، ليس فقط فيما يتعلق بالسلام، بل خذ مثلاً، موضوع المياه، النقاش هنا هل ينزل المطر أم لا ينزل، بدلاً من التخطيط وايجاد حلول مثل التحلية، لسد حاجة تسعة ملايين نسمة، نحن والفلسطينيين. خذ المستوطنات التي أقاموها في سيناء وشرم الشيخ، لقد أقاموها وبعد ذلك انسحبوا من هذه المناطق، فلماذا أقيمت؟ لماذا يقيمون المستوطنات في (الضفة الغربية)، هل يعتقدون أن الفلسطينيين سيوافقون على أن يكونوا عبيداً، حطابين وسقاة ماء؟، أو أنهم سيذهبون من هنا؟ غزة هي أكثر منطقة مكتظة في العالم، كيف يمكن التوصل إلى اتفاق مع وجود هذه المستوطنات؟ وكيف ستقوم دولة فلسطينية ما دامت مدنها مقطوعة بعضها عن بعض؟ وماذا يعني أن القدس موحدة إلى الأبد، ويعيش فيها ٢٢٠ ألف فلسطيني، بمنزلة سكان من الدرجة الثانية منذ ٣٣ عاماً، ولا يسمح لهم بالتوسع والبناء؟ إنني لا أوجه الأسئلة، أنا أرفع صرخة عالية.

شولاميت ألوني:

حقوقية وناشطة حقوق انسان وسياسية، ولدت في العام ١٩٢٩ في تل ابيب ، تخرجت من دار المعلمين في القدس وكلية الحقوق في الجامعة العبرية، خدمت في قوات «البالماح» وشاركت في حرب العام ١٩٤٨، ووقعت في اسر الجيش الاردني في «حارة اليهود» في بلدة القدس القديمة، بعد اطلاق سراحها عملت كمرشدة مع اولاد المهاجرين الجدد، انضمت الى حزب «مباي» في العام ١٩٥٩، وخلال الفترة بين العام ١٩٦١ و ١٩٦٥ قامت بانتاج برامج اذاعية عن شؤون التشريع وقواعد القضاء، انتخبت الوني للمرة الاولى للكنيست السادسة (في العام ١٩٦٥) ضمن قائمة المعراخ (التجمع العمالي)، في الانتخابات للكنيست السابعة (١٩٦٩) لم تنتخب الوني في قائمة المعراخ، وعلى ارضية خلافات في الرأي بينها وبين غولدا مائير، اقامت الوني حزباً خاصاً بها (راتس) – حركة حقوق المواطن والسلام – حيث حصلت قائمة الحزب في الانتخابات للكنيست الثامنة (العام ١٩٧٣) على ثلاثة مقاعد، وخلال سنوات ١٩٨٢ – ١٩٨٤ انضمت مع قائمتها (راتس) الى التجمع (المعراخ)، وفي العام ١٩٧٤، كانت الوني وزيرة بدون حقيبة في حكومة اسحق رابين، لكنها استقالت في اعقاب انضمام حزب «المفدال» الى الائتلاف الحكومي، وقد ركزت نشاطها خلال عملها البرلماني والقانوني على مجال حقوق الانسان، والتصدي للاكراه الديني، وعلى سن قوانين اساسية. في الكنيست السادسة كانت الوني، المبادرة الى اقامة لجنة برلمانية فرعية لاعداد قوانين اساس للدولة، في العام ١٩٦٦ اقامت مجلس الاستهلاك وترأسته لغاية العام ١٩٧٠.

وقد اهتمت باجراء عقود زواج للأزواج الذين لا يستطيعون او لا يرغبون في الزواج برعاية حاخام متشدد، وهي الطريقة الرسمية الوحيدة التي يسمح لليهود في اسرائيل بموجبها باجراء عقود زواج ، كما ساهمت في اقامة ملاجئ للنساء المضروبات ومراكز اعانة لضحايا العنف وكانت من مؤسسي المركز الدولي للسلام في الشرق الاوسط.

كانت الوني من بين المبادرين لاقامة حركة «ميرتس» في اواخر فترة الكنيست الثالثة عشرة، وقد حصلت قائمة «ميرتس» برئاستها على ١٢ مقعداً في الكنيست. انضمت «ميرتس» الى الحكومة التي شكلها اسحق رابين في تموز ١٩٩٢، حيث عينت الوني فيها كوزيرة للتربية والتعليم.

وفي اعقاب تصريحات لاذعة ادلت بها الوني في قضايا تتعلق بالدين، طلب رابين منها ، تلبية لطلب حركة «شاس» ان تتنحى عن منصبها، فعينت وزيرة للاتصالات والعلوم والفنون في نيسان ١٩٩٣. قبيل الانتخابات للكنيست الرابعة عشرة، في العام ١٩٩٦، اعلنت الوني استقالتها من رئاسة «ميرتس» وعدم خوض الانتخابات، منحت الوني في العام ١٩٨٥ جائزة كرايسكي (مستشار النمسا السابق برونو كرايسكي) لدورها كمناضلة مثابرة من اجل حقوق الانسان.

والفت شولاميت الوني عدة كتب في المواضيع والمجالات التي شغلت اهتمامها ومن هذه الكتب: «المواطن ودولته»، و «حقوق الطفل في اسرائيل» و «التسوية» و «كبشر».

قضايا إسرائيلية : هل وصول شارون إلى رئاسة الحكومة، يعني أن أكثرية السكان في إسرائيل تؤيد برنامجه السياسي اليميني؟.

ألوني: الأكثرية في إسرائيل مرتبكة، إنهم يريدون السلام ويعرفون أن الدولة الفلسطينية ستقوم ومع ذلك صوّتوا لشارون. صوتوا لشارون لأن ايهود باراك «جنّن» الجميع. لقد تصرف بغباء فظيع، إذ أهان ياسر عرفات. يمكن للإنسان أن يتحمل الألم والضائقة والجوع، لكنه لا يمكن أن يتحمل الإهانة إلى ما لا نهاية.

لقد تصرف معه باستعلاء كولونيالي، ويدّعي باراك أنه قدّم كل شيء ولكنه لم يقدّم شيئاً، لو أنه قام بعمل ما دون أن يثرثر، مثل إخلاء قطاع غزة من المستوطنين اليهود لكسب تأييد ٨٠٪ من الجمهور في إسرائيل. ولحظي بثقة عرفات، ولكنه هدم كل ما بُني من قبل بطرقه اللولبية، وبادعائه أنه يعمل من أجل تحقيق السلام، وفي الواقع لم يعمل شيئاً. ما فعله هو توجيه الاتهام لعرفات. لقد سئمه الشعب، انتخاب شارون هو تعبير عن الكراهية لباراك. الأمر الثاني، انظر ماذا يحدث لنا، نحن اليهود، إننا نتصرف وكأننا الضحية الخالدة والوحيدة، لقد قُتل منا خمسون ومنهم (الفلسطينيون) قُتل أربعمائة وجرح بضعة آلاف، هذا لا يعني شيئاً بالنسبة لنا، إذ نضخم الحديث عن كل ضحية منا. انظر ماذا يحدث في التلفزيون، لقد تحول إلى ناطق بلسان الجيش واليمين. إنهم يضخمون كل عملية تفجير، ويصورون الوضع وكأننا نقاتل من أجل بقائنا، ويمتدحون كل عملية يقوم بها الجيش. ماذا يعني شعار: دعوا الجيش ينتصر!؟ أن يقولوا للجيش انتصر يعني أن يقوم بتطهير عرقي، وإبادة شعب. إنه قادر على فعل كل شيء بما في ذلك تشريد الجميع. إنهم يستعملون الطائرات والدبابات ضد المواطنين المدنيين. لقد قلت ذلك في جميع وسائل الإعلام، وكانت النتيجة أنني تلقيت تهديدات بالقتل، واتهموني بالعهر، وهددوا باغتصابي وقتلي.. لا بأس!.

«لا أعرف مَن هو اليسار واليمين في إسرائيل، ولا أعتقد أن الأخلاقيات هي حكر على اليسار. أنت تسأل سؤالاً أخلاقياً؟ لا أعتقد أن ما حدث كان أخلاقياً».

عندما كنت طفلة في الصف الثالث تعلمت أن لكل فعل ردّ فعل. وعندما يضرب الجيش لا يعرف أن لكل ضربة هناك ضربة مضادة، حتى أنه لا يفكر برد الفعل. هذه البديهة يعرفها كل باحث اجتماع مبتدئ. هناك ردود فعل متتالية، ويعرفها أيضاً كل دارس لعلم النفس، وكل طالب يدرس الفيزياء، أما الجيش فإنه يحدّد هدفاً ويدّعي أنه أصاب الهدف. هكذا يحدث التصعيد، ولكن أرجو أن تصغي إلى وسائل الإعلام كيف تتحدّث، ويحظر عليك توجيه النقد لها. ولأسفي الشديد فإن باراك منح قائد الأركان موفاز مطلق الحرية. أنا لا أقبل ادعاء رجالات الجيش أنهم خبراء ويعرفون أكثر مني، أنهم يعرفون الأدوات التي يستعملونها أكثر مني، وربما أنهم خبراء في الطائرات وتحديد الهدف، ولكن يجب ألاّ يتدخلوا في القضايا العامة. أنظر ماذا فعل الوزير (السابق) بن إزري المتدين الأصولي: إنه يكلم الله ويقول: يجب تجويعهم حتى الموت. إنه لن يقول هذا الكلام لولا بعض أعضاء الكنيست الجنرالات الذين يطلقون مثل هذه التصريحات. ما معنى التجويع حتى الموت؟ إنها جرائم حرب ومجرد التفكير بها أيضاً هو جريمة حرب. وقد أطلق لهم باراك العنان. كذلك، إن قائد الأركان موفاز هو الذي يدير العلاقات بيننا، لقد أطلق العنان للجيش. المسؤولية يتحملها باراك لأنه يصغي إليهم. عندما فرضوا حصاراً على مدينة الخليل، أجرى بوب سايمون، مراسل CBS مقابلة مع ضابط وقف في ساحة في قلب الخليل، التي منع سكانها العرب من التجول وكان نفر من المستوطنين اليهود يتجولون في الساحة مع أسلحتهم، فسأل الضابط: إلى متى سيستمر هذا الوضع؟ فأجاب الضابط : «ليس لدينا مكان آخر. أمي كانت في أوشفيتس». هذا يعني أنه ضحية، ويحق له أن يفعل ما يشاء. في مستوطنة ألفي منشيه يعيش حاخام يبعث لي الرسائل، ويكتب أنني الناطقة باسم «التنظيم» (فتح) وأن مكاني في جهنم، وأنهى رسالته الأولى بقوله: إن رقمه من أوشفيتس ما زال مطبوعاً على يده. فكتبت مقالاً عن رسالته وسألته: لماذا لا تستطيع العيش مع هذا الرقم في كفار سابا، أو النقب، أو الجليل؟ الإيمان بأننا نحن الضحية، وتضخيم كل حدث يصاب فيه يهودي بوسائل الإعلام، وأما في الطرف الآخر فهم مجرّد أرقام، هذا الوضع يسبب لنا الضائقة لأننا لا نعرف كيف نواجهه، اعتقدنا أن الجيش يستطيع أن يحل كل المشاكل، كذلك في الطرف الآخر فقدوا السيطرة. ومع ذلك هناك طرق للتحدث، والطرف الأقوى والحاكم، عليه أن يفتح صدره، ويبدي نوايا حسنة، فليس هناك أي خطر في ابتعاد الجيش وبدء المحادثات، واخلاء بعض المستوطنات. الجميع يقول إنه يجب اخلاء المستوطنات، وعندما كنت وزيرة في حكومة رابين أيّدت الأكثرية اخلاء مستوطنتي نيتساريم وكفار داروم (في قطاع غزة) فماذا فعلوا اليوم بدل ذلك؟ لقد ضيقوا أكثر على غزة. لا يمكن أن نطلب من الفلسطينيين وقف أعمال العنف والارهاب بينما نتعامل معهم بوحشية كولونيالية، نتجاهل المواطنين ونعاقبهم جماعياً ولا نبدي أي حسن نية، وفي الخلفية تسمع أصوات اليمين، التي تقول إننا حتى الآن لم نكمل حرب الاستقلال، ماذا يعني هذا القول؟ إنه يعني أننا لم نكمل احتلال كل البلاد.

قضايا إسرائيلية : لنتوقف قليلاً عند موضوع الكارثة، وتوظيفها..

ألوني: في كل التاريخ اليهودي يصوّر وكأننا ضحية.

قضايا إسرائيلية : هذا نسمعه في أوساط اليسار أيضاً والمثقفين، مثل الكاتب أ. ب. يهوشواع الذي قال: إن من نجا من الكارثة يحق له احتلال أرض شعب آخر، وطرده.

ألوني: لا أعرف ماذا قال، ولكن إذا كنت تتحدث عن حق العودة، فإنني...

قضايا إسرائيلية : لا أتحدث عن حق العودة، بل عن حق شعب في ضائقة، أن يسبب ضائقة لشعب آخر لكي ينقذ نفسه. سؤالي أخلاقي، وليس سياسياً، أوجهه إلى اليسار الإسرائيلي..

ألوني: لا أعرف مَن هو اليسار واليمين في إسرائيل، ولا أعتقد أن الأخلاقيات هي حكر على اليسار. أنت تسأل سؤالاً أخلاقياً؟ لا أعتقد أن ما حدث كان أخلاقياً. في حرب الاستقلال (حرب ١٩٤٨) نفذ تشريد، ولا أعتقد أن هذا كان أخلاقياً. ولكنه وقع في أثناء الحرب وتم التشريد حسب الاعتقاد أن قرار التقسيم يعطي اليهود دولة ثنائية القومية. ويفضل ألاّ تكون كذلك. هل هناك تبرير أخلاقي لهذا العمل؟ كلا، هناك تبرير سياسي؛ وفي الحرب يغلب الاعتبار السياسي على الاعتبار الأخلاقي. الأمور التي لم تكن أخلاقية هي تلك الأمور التي وقعت بعد الحرب وأحدّدها في أمرين: الأول، بدلاً من أن نترك أملاك العرب (المشردين) بأيدي القيّم على أملاك الغائبين لكي نعوضهم عنها عندما يحين الوقت، فإننا فرضنا حكماً عسكرياً على العرب ولم نسمح لهم بفلاحة أراضيهم، وعندها أدّعت السلطات أن هذه الأراضي وعرة، ولذلك قامت بتوزيعها على طرف ثالث. ٢,٥ مليون دونم حوّلت إلى الدولة لأنها كانت مسجلة باسم المندوب السامي، الأمر الذي يمنع صاحب الملك من الحصول على تعويضات عن أملاكه. هذا أمر غير أخلاقي. بعد حرب ١٩٦٧ اكتشفنا أن القيّم على أملاك الغائبين الأردني حافظ على أملاك اليهود في الضفة الغربية والقدس. لقد حوّل (القيم على أملاك الغائبين في اسرائيل) ٢,٥ مليون دونم إلى الكيرن كيمت (دائرة أراضي إسرائيل) التي يحظر عليها بيع الأرض. بالنسبة لقضية حق العودة، فإنني أنتمي إلى أولئك الذين يعارضون حق العودة. وسأشرح موقفي.

ليس لهم مكان يعودون إليه، أنت لا تستطيع أن تصلح خطيئة بخطيئة أخرى، لأن الأوضاع تغيّرت ويسكن في هذه البيوت أناس آخرون. علينا الاعتراف بأننا ارتكبنا خطيئة، ويجب أن نشارك في اصلاح الخطيئة بتقديم التعويضات، وإذا كنا نقول إنه يجب أن تقوم دولتان هنا، فهذا يعني أن حق العودة سيجعل إسرائيل دولة ثنائية القومية وإلى جانبها دولة فلسطينية. أنا أؤيد عودتهم إلى وطنهم فلسطين ولكن ليس إلى بيوتهم، وعندها تكون دولة يهودية ودولة عربية، في حدود متفق عليها.

قضايا إسرائيلية : عن أية حدود تتحدثين، حدود ٤٧ أم ٦٧ ؟

ألوني: الحدود المتفق عليها هي الخط الأخضر، اتفاقيات الهدنة العام ١٩٤٩، هذه هي حدود ١٩٦٧. لأن قرار التقسيم في العام ١٩٤٧ قبله اليهود ورفضه العرب ولذلك نشبت الحرب، إن الحدود الوحيدة التي اتفق عليها هي حدود الهدنة، من العام ١٩٤٩. دولة إسرائيل قبلت هذه الحدود والفلسطينيون وافقوا عليها العام ١٩٨٨. المناطق التي قمنا باحتلالها العام ١٩٦٧، هي مناطق محتلة، وهناك حكم عسكري، وهذا يعني أننا نحن الإسرائيليين نعترف بها كمناطق محتلة. وحسب القانون الدولي لا يحق لنا إقامة مستوطنات فيها. كل المستوطنات غير شرعية.

قضايا إسرائيلية : قلتِ إنه لا يمكن اصلاح خطيئة بخطيئة أخرى، من ناحية المستوطنين العودة إلى حدود ١٩٦٧، تعني «ارتكاب خطيئة بحقهم». ففي الضفة الغربية يعيش ٨٠ ألف مستوطن، هل يجب طردهم؟

ألوني: لا مجال للمقارنة، إنهم لم يشردوا أو يهربوا ويتركوا أملاكهم. إنهم يعيشون هناك مع إدراك واضح أنهم على أرض محتلة، ولديهم خيار في العودة لأن لهم دولتهم وهذه الدولة تعطيهم التعويضات وتؤمن لهم البيت. لذلك لا يحق لهم أن يدّعوا ما يدّعيه اللاجئون الفلسطينيون في سورية ولبنان، لأن هؤلاء ليس لهم مكان يعودون إليه، وكانوا

«هناك ضرورة لإقامة حزب اشتراكي ديمقراطي وليبرالي راديكالي، ولكن المشكلة أنه لا توجد قيادة. هناك جمهور بحاجة إلى قيادة. كذلك للجماهير العربية في إسرائيل لا توجد قيادة. لماذا لم ينجح عشرة نواب عرب في انتخاب مرشح عربي لرئاسة الحكومة؟ أنا أؤيد الحكم الذاتي الثقافي والتربوي للعرب في إسرائيل، مثلما هناك حكم ذاتي للمتدينين».

خرجوا في أثناء الحرب على أمل أن يعودوا إلى بيوتهم. أما المستوطنون فقد ذهبوا إلى مكان هم يعرفون أنه ليس لهم، وفي ظل حكم عسكري لدولة ساعدتهم على ذلك، وعليها أن تمنحهم التعويضات. إنهم يبدلون بيتاً ببيت وليس في ذلك أية خطيئة، وقد فعلوا ذلك من قبل.. ولا أقبل ادعاءهم أنهم ولدوا هناك. هؤلاء استولوا على أراضي الغير، وهم يقلعون الأشجار، ويهدمون كل ما هو ليس لهم.

قضايا إسرائيلية : سنبقى عند حق العودة، وموقف اليسار الإسرائيلي الذي يخاف من مجرد استعمال مصطلح حق الإنسان في العودة، الأمر الذي لا يعني بالضرورة عودة ٤ ملايين فلسطيني إلى بيوتهم. إنه اعتراف أخلاقي وسياسي أولاً، ثم في التنفيذ يتم الاتفاق مع الأفراد، أصحاب الملك..

ألوني: عليك أن تدرك أن الإسرائيليين يعانون من بقايا الصدمة، وفي كل الوقت هناك من يحاول غرز فكرة حلول التصفية المرحلية، وإذا اعترفت إسرائيل بحق العودة، فإن البعض يعتقد أن الفلسطينيين بمساعدة العالم الإسلامي سوف يدفعون إلى هنا بجميع اللاجئين وهذا يعني نهاية دولة إسرائيل.

قضايا إسرائيلية : ولكن، نحن نتحدث عن السلام.

ألوني: هناك مشكلة عدم الثقة، كل طرف يحاول أن يخدع الثاني. سورية تريد التخلص من اللاجئين المقيمين على أراضيها، وكذلك لبنان، والعالم الإسلامي يعتبر فلسطين الكبرى وطن الشعب الفلسطيني، وعندها سيبذلون جهوداً كبيرة ويجندون محامين ليساعدوا اللاجئين بالمطالبة ببيوتهم. وهذا مثير للفزع. أنا لا أحب التملق، عندما نقول إن هذه هي دولة الشعب اليهودي، فإن ذلك يعني أنه لا يمكن أن تكون دولة ديمقراطية، ولا دولة كل مواطنيها، وقد عارضت القانون الذي يعرّفها دولة يهودية ديمقراطية. ولكن حتى في «دولة كل مواطنيها» فإن الأكثرية هي التي تقرّر رتابة الحياة، وإذا تحوّلت إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية وإلى جانبها دولة فلسطينية دون المستوطنات، فهذا يعني نهاية دولة إسرائيل، وأنا لا أوافق على ذلك. علينا أن نعترف بمشكلة اللاجئين والعمل على مساعدتهم في العيش في دولتهم والتي هي أيضاً فلسطين، إذن، سينشأ وطن إلى جانب وطن، والاستقامة تحتم علينا المشاطرة في المأساة وفي الحل، من منطلق الادراك لوجود دولة هنا، وإلى جانبها دولة أخرى، دون أن تتحوّل دولتنا إلى ثنائية القومية والأخرى تكون فلسطينية.

قضايا إسرائيلية : ولكن إسرائيل في حدود ١٩٦٧ هي دولة ثنائية القومية، لأن ٢٠٪ من سكانها هم فلسطينيون.

ألوني: هذا صحيح، ولكن الأكثرية هي التي تقرر طابع الحياة واللغة والثقافة. هذا لا يعني أنها ثنائية القومية، بل إنها دولة فيها أقلية كبيرة تنتمي إلى قومية أخرى، ويجب أن تمنح الحكم الذاتي الثقافي والتربوي. ولكن إذا بلغت نسبة الفلسطينيين ٥٠٪، وإذا عاد ٤ ملايين فلسطيني وأصبحوا أكثرية، فستنتهي دولة إسرائيل.

قضايا إسرائيلية : من ناحية ثانية، الخمسة ملايين يهودي هم أقلية في الشرق الأوسط.

ألوني: بما أنهم أقلية في الشرق الأوسط، ففي دولتهم يجب ألا يكونوا أقلية، وعليهم أن يحافظوا على طابعها الإسرائيلي، وإلاّ فإن المشروع الصهيوني لإقامة دولة إسرائيل سيمضي إلى الجحيم، وهذا ما يخشاه اليهود، ويقولون إن العرب والفلسطينيين يريدون طرد اليهود من هنا.

قضايا إسرائيلية : ولكن العرب اعترفوا بوجود إسرائيل..

ألوني: نحن ندرك أننا أقلية في الشرق الأوسط وقوتنا هي أن لنا

دولة مستقلة، نحن نشكل فيها الأكثرية، وهذا لا يعني أن لنا الحق في المس بحقوق الأقلية هنا، وإذا انجلت دولتنا لتحولنا إلى أقلية، فسنفقدها وسيذهب هباء كل الجهد الكبير الذي بذل من أجل اقامة دولة للشعب اليهودي.

قضايا إسرائيلية : دولة الشعب اليهودي، لنعد إلى تعريف الدولة : يهودية ديمقراطية، ألا تعتقدين أن في هذا تناقضاً؟

ألوني: أنا لا أحب هذا التعريف، إن انكلترا هي دولة انكليزية ولكن اليهود هناك ليسوا مواطنين درجة ثانية بالرغم من أن العلم واللغة ورموز الدولة انكليزية. لا يوجد دولة ديمقراطية هي ليست لكل مواطنيها، لأن الدولة مسؤولة عن كل إنسان يعيش في حدودها، وعليها أن تضمن حقوقه الكاملة وحقه في تقرير مصيره. فماذا حدث عندما أقيمت الدولة؟ لم نقرّ دستوراً لها. ولقد اعتمدنا الطريقة الإمبريالية العثمانية في التعامل مع سكان الدولة. نحن الدولة الديمقراطية، إذا كانت ديمقراطية، الوحيدة في العالم التي يقسم سكانها قانونياً إلى ١٢ طائفة دينية، في قانون الهجرة وقانون المواطنة وقانون الدخول إلى إسرائيل وقانون الأحوال الشخصية، كل هذه القوانين أبقت على التمايز الطائفي الاثني. هذا أسلوب امبريالي في التعامل مع الطوائف والقوميات، إذ منحوا كل مجموعة إثنية استقلالاً ذاتياً وجعلوا قادة هذه المجموعات صاحبة السيطرة عليها وممثلة لها لدى النظام المركزي، ما كان علينا فعله هو نقل كل الموضوع الديني إلى الطوائف الدينية أنفسها، فالمحاكم الدينية اليهودية يجب ألاّ تكون تابعة للدولة، كما هو الحال قانونياً.

قضايا إسرائيلية : ولكن هذه هي نتيجة حتمية من تعريف الدولة كدولة يهودية ... تماماً مثلما لو أن انكلترا عرّفت نفسها دولة بروتستانتية.

ألوني: هذا غير صحيح، في انكلترا الكنيسة الانجليكانية قوية. وما أدّعيه هو أن نرفض نظام الملّة (ميليت) الإمبريالي العثماني، بل تحديد الجنسية والسماح بالزواج المدني وحظر التمييز العرقي والديني، كما ورد في وثيقة الاستقلال، وترك موضوع الدين للطوائف نفسها.

قضايا إسرائيلية : وكيف ستكون دولة يهودية؟

ألوني: أنا ضد تعريفها يهودية. عندما جاء اليهود للاستيطان استعملوا تعريف «الاستيطان العبري» وعندما أقيمت الدولة أطلق عليها اسم إسرائيل، إسرائيل هي الأمة (دين إسرائيل وشعب إسرائيل)، لماذا لم يستعملوا مصطلح «يهودا»، لأن اليهودي اسم مرادف للدين ومرادف للطوائف الموزعة في العالم وليس لدولة مستقلة. الدولة الديمقراطية لا تستطيع اتباع نظام (الميليت) مع جميع الطوائف، إذا كانت حقاً ديمقراطية. في العام ١٩٥٣ سُنّ قانون المحاكم الدينية التي أصبحت لها مكانة (في الدولة) مثل مكانة الإسلام في الدولة العثمانية. فكرة الدولة اليهودية الديمقراطية نشأت

في مرحلة لاحقة، في العام ١٩٨٥ حين أقرّ تعديل على قانون انتخاب الكنيست للدفاع عن الديمقراطية في وجه كهانا. عندها تقرر ما هي الأحزاب التي يحظر عليها التنافس في الانتخابات، أي: القوائم غير الديمقراطية التي تؤيد العنصرية ولا توافق على مبادئ إعلان الاستقلال ووثيقة الاستقلال، منذ ذلك الحين بدأوا يتحدثون عنها كدولة الشعب اليهودي وليس دولة كل مواطنيها، وما فعلوه هو أمر سيئ، لأن هذا القانون يقرر من يجوز له أن ينتخب. وقد أرادوا بذلك منع قائمة محمد ميعاري من المشاركة في الانتخابات. كذلك ليس صحيحاً أن يمنح يهودي يعيش في استراليا حقوقاً أكثر من مواطن عربي يعيش هنا، هذا ليس ديمقراطياً، ثم أُقر قانون حقوق الإنسان ووقعوا في خطأين: الأول أنهم عرّفوا إسرائيل دولة الشعب اليهودي وديمقراطية، والخطأ هو أن ما جاء في وثيقة الاستقلال هو أن الدولة اليهودية التي أعلنت عنها هيئة الأمم المتحدة هي إسرائيل، وإذا كانت للدولة هوية فلماذا تُفكك، لأن تفكيكها يضفي معناً دينياً لليهودية.

الدولة اليهودية التي أعلنت عنها هيئة الأمم المتحدة هي إسرائيل، ولذلك كان يجب أن يقال: حسب مبادئ دولة إسرائيل الديمقراطية، فلماذا جاء في القانون: اليهودية والديمقراطية. هذ كان الخطأ الأول في القانون. والخطأ الثاني هو انهم ألغوا بند المساواة الذي يلغي كل أشكال التمييز بين المواطنين على خلفية دينية أو عرقية أو جنسية، المتدينون رفضوا منح المساواة للأقليات وللنساء، ولهذا السبب مسحوا هذا البند. أقول إن كهانا انتصر منذ العام ١٩٨٥، مع أن هذا القانون وضع ضد كهانا، ولكنه يخدم عقائد كهانا.

عن مقاطعة الانتخابات وشلومو بن عامي

«لقد أسفت لعدم مشاركة العرب في إسرائيل بالانتخابات قائلة: ذلك لأنني تخوفت وما زلت متخوفة من أن تقوي هذه المقاطعة أولئك الذين يقولون إن إسرائيل ليست دولة جميع مواطنيها. أولئك الذين يريدون تجريد الفلسطينيين من حق الاقتراع والمواطنة، حيث ان الإسرائيليين لا يفهمون كثيراً في الديمقراطية، وحينها يقولون لنسحب المواطنة منهم، لأنهم لا يخدمون في الجيش. وأنا أقول في الديمقراطية الحقوق ليست مشروطة، فأولاً يجب أن تتوفر الحقوق، بعد ذلك تستطيع أن تفرض واجبات. لقد نبع خوفي من أن ذلك سيعزز ادعاءات أولئك الذين يريدون مصادرة حقوق الفلسطينيين، لكنني استوعبت المشكلة.

فأنا لم أكن مسرورة من أن أعضاء الكنيست العرب لم ينجحوا في المشاركة بلقاءات مشتركة حتى في الأزمة الكبيرة التي عانوا منها. لقد ذهبت إلى الناصرة والتقيت مع عائلات الضحايا، والمجلس البلدي، واستمعت إليهم. إن لدي انتقادات ضدهم مثلما لدي انتقادات ضد ساستي. فمن ناحية سياسية، ومن ناحية أسلوب الحديث (الخطاب) ليست لدي أية ادعاءات أو انتقادات، أعتقد أنهم أظهروا نضجاً أكبر، وهم محقّون جداً في إصرارهم على لجنة التحقيق. وإنني لآسفة جداً على شلومو بن عامي، الذي أعرفه وأعرف مواقفه، لكونه قد تقاعس عن القيام علناً بخطوة شجاعة وأخلاقية.. لقد كان عليه حتى ولو كان في البداية قد ارتبك، أن يخرج ويطالب بإقامة لجنة تحقيق. كان يجب إظهار معايير مختلفة. فهو وإن كان قد ارتكب خطأً في البداية، إلا أنه كان في حالة صدمة».

قضايا إسرائيلية : ألا تعتقدين أن كل هذه القوانين وغياب الدستور ناجمة عن تعريف الدولة أنها دولة يهودية؟

ألوني: كلاّ.

قضايا إسرائيلية : اليهودية دين أم قومية؟

ألوني: هل تعرف ما هو السبب في ذلك؟ السبب هو أنه لم يحكم البلاد حزب، بل ائتلافات، والمتدينون هم الذين يحسمون الأمور.

قضايا إسرائيلية : بإمكان المتدينين اليهود أن يدعوا أنهم هم الأوصياء على اليهودية وليست شولاميت ألوني. ولذلك يفسرونها كما يشاؤون؟

ألوني: كل الحكومات كانت بحاجة إلى المتدينين لتشكيل الائتلاف، وانصاعت لشروطهم.

قضايا إسرائيلية : في هذا العام تضاعفت قوة المتدينين؟!

ألوني: تضاعفت قوتهم بسبب مشاكل تشكيل الحكومة، وبالمقابل تضاعفت قوة العلمانيين، والمجتمع الإسرائيلي أكثر علمانية وانفتاحاً.

قضايا إسرائيلية : ومع ذلك فإن القوى العلمانية لا تطور مفاهيم الدولة الديمقراطية؟

ألوني: إن هناك قطيعة تامة بين ما يحدث في البرلمان وبين رغبات الجمهور، إن كل عمليات السمسرة والتجارة التي تجري بين قيادات الأحزاب تجري خلافاً لمواقف المصوتين لها. من الذي ضاعف قوة «شاس»؟ إنه شمعون بيريس العام ١٩٩٥ عندما كان وزيراً للمالية حيث قدم لهم الأموال بلا حدود لضمان حكومة الوحدة القومية. في ذلك الوقت توجهت إلى اسحق شامير وشمعون بيريس لانتهاز الفرصة ووضع دستور. في حينه كان اسحق شامير (رئيس الوزراء) ودان ميريدور (وزير العدل) يميلان إلى الموافقة، ولكن المعارضة جاءت من بيريس. بيريس يشغله الائتلاف وتشكيل الحكومة، وهذا يقوي الأحزاب المتدينة في المراوحة بين الليكود وحزب العمل.

قضايا إسرائيلية : أين الأيديولوجيات في هذه اللعبة الائتلافية؟

ألوني: لا أعرف، لم أعد أفهم ما يحدث منذ غيّروا طريقة الانتخابات، وأصبح انتخاب رئيس الحكومة مباشراً، فالكنيست في تراجع وأعضاء الكنيست منشغلون بأنفسهم فقط، ويبحثون عن منافعهم الشخصية، نحن مجتمع مؤلف من مهاجرين، وما يجب أن يجمعنا هو مظلة دستورية، مثل الولايات المتحدة. الدستور يضمن الحريات الديمقراطية للمجموعات الإثنية والدينية والمدنية.

قضايا إسرائيلية: عدنا إلى نفس المشكلة. الهوية الأميركية أثبتت أنها قادرة على استيعاب مجموعات مختلفة، وصهرها في مجتمع واحد. أما الهوية اليهودية، فكيف لها أن تستوعب غير اليهود؟

ألوني: الإسرائيلية هي التي تستوعب.

قضايا إسرائيلية: ولكن الإسرائيلية هي اليهودية، حسب تعريف الدولة نفسها.

ألوني: كلاّ، الإسرائيلية هي الدولة المستقلة.

قضايا إسرائيلية: وماذا عن قانون العودة؟

ألوني: قانون العودة يمنح امتيازاً لليهود الذين يرغبون في الهجرة إلى إسرائيل من أية دولة، ولكن عندما يصبح مواطناً فيجب أن يعامل مثل بقية المواطنين، هذه كانت الفكرة من وراء القانون. أنا طالبت بأن يلغى بند القومية أو الملّة في بطاقة الهوية، وأن يكتب فقط: مواطن إسرائيلي، وليس يهودياً أو مسلماً أو مسيحياً.

قضايا إسرائيلية: قانون العودة ليس مجرد قانون هجرة. الدولة شجعت اليهود على الهجرة إليها ومنحتهم امتيازات خاصة أخرى.

ألوني: الهدف من القانون وضع حد لتشتت اليهود بعد ألفي عام.. كذلك كان الخوف الديمغرافي الذي سيطر على اليهود هنا بعد قيام الدولة. هذا الخوف أدى إلى تشجيع الهجرة اليهودية إلى إسرائيل وتشجيع الولادة بين اليهود. في حينه أعلن بن غوريون عن جائزة بقيمة مائة ليرة لكل عائلة تنجب عشرة أطفال. يجب أن لا تنسى أن الدولة أقيمت بعد الكارثة وبعد حرب مع الدول العربية المحيطة. ففي العام ١٩٤٨، كان عدد اليهود ستمائة ألف محاطين بعالم عربي يرى فينا جسماً غريباً.

قضايا إسرائيلية: واضح أن حزب العمل خرج محطّماً من هذه الانتخابات، هل سينشأ حزب اشتراكي ديمقراطي يجمع قوى اليسار الصهيوني؟

ألوني: هناك ضرورة لإقامة حزب اشتراكي ديمقراطي وليبرالي راديكالي، ولكن المشكلة أنه لا توجد قيادة. هناك جمهور بحاجة إلى قيادة. كذلك للجماهير العربية في إسرائيل لا توجد قيادة. لماذا لم ينجح عشرة نواب عرب في انتخاب مرشح عربي لرئاسة الحكومة؟

أنا أؤيد الحكم الذاتي الثقافي والتربوي للعرب في إسرائيل، مثلما هناك حكم ذاتي للمتدينين.

قضايا إسرائيلية: ولكن مجرد استعمال مصطلح الحكم الذاتي الثقافي للعرب يثير مخاوف اليهود.

ألوني: يجب منحكم حكماً ذاتياً ثقافياً وتربوياً، ولكن إذا كان هذا يعني الانفصال عن الدولة فأنا ضد هذا الانفصال.

قضايا إسرائيلية: لن تختفي إسرائيل من الوجود، ولا الشرق الأوسط، وسيبقى اليهود في هذا الشرق، فكيف سيندمجون في المجتمع العربي الواسع؟

ألوني: أنا لا أفهم ما معنى الاندماج! هل الاندماج هو الحدود المفتوحة والاقتصاد المشترك؟ بعد اتفاقات «كامب ديفيد» التقيت وزراء عرب للعلوم والثقافة والاتصالات، وتحدثنا عن كثير من الشؤون المشتركة، حتى عن المياه وخطوط السكك الحديدية والشوارع والسياحة، الاندماج لا يعني أن نحبّ بعضنا بعضاً بل البحث عن المصالح المشتركة.

قالت لنا شولاميت ألوني في نهاية اللقاء، إنها لم تلتق شخصيات فلسطينية منذ بداية الانتفاضة، مع أنه يربطها بالعديد منهم علاقات منذ كانت وزيرة في حكومة رابين، وكانت سعيدة لأنها بعد أيام معدودة ستلتقي في بروكسل ليلى شهيد (سفيرة فلسطين في باريس)، حيث تشاركان في ندوة عن الأوضاع في المنطقة. ورغم أنها اعتزلت الاحتراف الحزبي والبرلماني، إلا أن «شولا» (كما يناديها أصدقاؤها) تظهر بقوة في وسائل الإعلام الإسرائيلية وتشارك في لقاءات وندوات، وتعبّر عن رضاها لأنه أتيحت لها الفرصة كي تعود إلى مهنة التدريس، فهي تحاضر في جامعة بئر السبع، وكذلك تنشر المقالات السياسية في البلاد والخارج.